الماهرين»[٣٦].

وباستعراض توزيع اليد العاملة العربية، تبعاً لطبيعة العمل الذي تقوم به (أنظر الجدول الرقم ١٥)، يتضح ان الغالبية العظمى من العرب ينحصر عملها ضمن أطار العمالة الماهرة، وغير الماهرة[٣٧]؛ اذ عمل ضمن هذا الاطار ٨٦,٤ بالمئة من العمالة العربية العام ١٩٨٥، مقارنة مع ٦٩ بالمئة لليهود.

ففي الجانب اليهودي، ارتفعت نسبة العاملين في المهن الرفيعة، من ٢١,٤ بالمئة العام ١٩٧٣ الى ٣١ بالمئة العام ١٩٨٥؛ وفي المقابل، فقد انخفضت نسبتهم في العمالة الماهرة من ٤٥,٦ بالمئة الى ٤١,٧ بالمئة للفترة عينها، وانخفضت، أيضاً، في العمالة غير الماهرة من ٣١,٨ بالمئة الى ٢٧,٣ بالمئة في الفترة عينها. وفي الجهة الاخرى، شهدت العمالة العربية ارتفاعاً في المهن الرفيعة (وان كان أقل من نسبة الارتفاع المماثلة لليهود) من ٩,١ بالمئة الى ١٣,٥ بالمئة للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥؛ وارتفعت نسبة العمالة في العمالة الماهرة، أيضاً، من ٤٢,٨ بالمئة الى ٤٤,٦ بالمئة، مقابل انخفاض نسبي في العمالة غير الماهرة. وتدل النسب السابقة على اتجاه الاستقرار الذي تقود اليه السياسة الاسرائيلية، والذي يهدف الى رفع مستوى العمالة اليهودية عن العمل اليدوي والبدني، وحصر العمالة العربية في نطاق العمل الماهر، كسقف لنموه؛ وتعمل، في الوقت عينه، على محاصرة المتعلمين والاكاديميين العرب، وممارسة مختلف أشكال التمييز ضدهم، لحملهم اما «على الهجرة، أو التخلي عن هويتهم وكرامتهم الوطنية»[٣٨]. وكقاعدة عامة في سلم الوظائف، يمكن الاشارة الى «هبوط نسبة العرب في المهن الممتازة، وتصاعدها مع اقتراب المهنة الى العمل اليدوي»[٣٩].

قطاعات الانتاج التي تتركز فيها قوة العمل العربية

شهدت قوة العمل العربية تحولات هامة، على صعيد تركزها في الفروع الاقتصادية المختلفة[٤٠]، سواء أعلى صعيد توزع قوة العمل بين الفروع المنتجة، وغير المنتجة، أو بين مختلف الانشطة ضمن الفرع الواحد. وتأتي هذه التحولات كنتيجة مباشرة للسياسة الصهيونية التي أدت الى ارتفاع نسبة العمال العرب الى اجمالي قوة العمل العربية، من ٥٦ بالمئة العام ١٩٥٥ الى ٧٥ بالمئة العام ١٩٨٥[٤١]، ولينتشر بين صفوفها نظام العمل بأجر يومي[٤٢]، والذي يعتبر أسوأ أنظمة العمل.

ويمكن تحديد أبرز التغيرات التي شهدتها حركة قوة العمل العربية بين فروع الاقتصاد المختلفة بما يلي (أنظر الجدول الرقم ١٦):

○ يعتبر التحول من الزراعة من ابرز التغيرات التي شهدتها قوة العمل العربية. فعلى الرغم من كون ٥٢٠ ألف نسمة من المواطنين العرب هم من سكان القرى[٤٣] (أي حوالى ٦٩ بالمئة من العرب)، الا ان نسبة العاملين في الزراعة لم تتجاوز ١٠,٥ بالمئة في نهاية العام ١٩٨٥. ولم يأت تحول العرب عن الزراعة بملء ارادتهم، بل فرضته السياسة الاسرائيلية، باعتباره اساس التحول من الزراعة الى العمل اليدوي[٤٤]. فقد أدت سياسة مصادرة الاراضي الى تقليص الحيازة العربية للارض؛ كما ساهمت باقي العراقيل، بالنسبة الى استخدام مياه الري والآلات في الانتاج الزراعي، الى انخفاض مستوى الانتاج وانخفاض جدواه المباشرة للعرب، خاصة مع المنافسة غير المتكافئة مع الانتاج الزراعي اليهودي، الذي يجد كل الدعم من الحكومة. وأدت هذه السياسة الى تحول العرب من الزراعة باتجاه القطاعات الأخرى، وان كان التحول بدأ يستهدف «القطاع الصناعي أكثر من